المدونة الجامعة

للأحاديث المروية عن النبي الكريم ﷺ

مرقمة بالأرقام العالمية

تأليف لجنة من الباحثين بجامعة دار العلوم كراتشي

تحت إشراف

محمد تقي العثماني

خادم الحديث الشريف بجامعة دار العلوم كراتشي ونائب رئيسها

المجلد الأول



دار العلوم
كراتشي باكستان

دار القلم
دمشق

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل خلقه سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى كل من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمابعد، فإنّ الله ﷻ اختار الأمة المحمدية -على صاحبها أفضل الصلوات والتسليم- لحفظ مآثر نبيّها وسننه وأقواله وأحواله وكلّ ناحية من نواحي حياته الشريفة بما لم تتمكن منه أمة أخرى. وذلك لأنّ الرسول الكريم ﷺ قد بُعث للنّاس كافّة برسالته الخالدة إلى يوم القيامة، واختار الله ﷻ أن تكون شريعته غضّة طريّة في كلّ زمان ومكان، لا تُبليها تطورات الحياة، ولا يشيّبها كرّ الأعصار ومرّ الدّهور. ولذلك وعد الله ﷻ بحفظ كتابه إلى يوم القيامة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩]. وإنّ من جملة حفظ الكتاب أن تُحفظ سنّة نبيّه ﷺ، لأنّ الله تعالى بعثه لبيان الكتاب وتعليمه. قال تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ ﴾ [النحل: ٤٤]. وقال تعالى: ﴿لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ﴾ [آل عمران: ١٦٤]. وإنّ آخر هذه الأمّة إلى تعليمه وبيانه أحوج من أوّل هذه الأمة.

ولذا، فإنّ الله تعالى قيّض لحفظ سنّة نبيّه ﷺ رجالًا وَقَفوا حياتهم على حفظها، وتدوينها، ودراستها، وتعليمها، وإبلاغها إلى الأجيال القادمة، فلم يدّخروا جهدًا في خدمة السنّة النبويّة متنًا وإسنادًا، وجرحًا وتعديلًا، وجمعًا وتأليفًا، وشرحًا واستنباطًا، وتوسّعًا في فنونها بما لايوجد له نظير في ضبط أحوال أيّ أحد في العالم عَبْر القرون.

وبما أنّ المحدثين الذين أسندوا أحاديث رسول الله ﷺ جمعوها في مؤلفاتهم المختلفة، وهي كثيرة، فإنّ العلماء في كلّ عصر ومصر بذلوا جهودًا مشكورة لتيسيرالوصول إلى حديث من الأحاديث المرويّة في هذه الكتب. وذلك تارة عن طريق تأليف كتابٍ تجمع أحاديث مجموعة من كتب الحديث على صعيد واحد، مرتبة على الأبواب، مثل «جامع الأصول» لابن أثير، و«مجمع الزوائد» للهيثميّ، وتارة بجمع الأحاديث مرتبة على حروف الهجاء، مثل «جمع الجوامع» و«الجامع الصغير» للسيوطيّ، ومرّة بوضع كتب الأطراف، مثل «تحفة الأشراف» للمزّيّ، وأخرى بوضع فهارس ضافية بأساليب مختلفة، مثل «المعجم المفهرس» أدّت دَورًا كبيرًا في تسهيل الوصول إلى الحديث المطلوب.

ثمّ جاء عصر الحاسوب الآليّ، فوُضعت أقراص متعددة تجمع كتب الأحاديث لتمكين الطالب من استخراج الحديث المطلوب في دقائق معدودة. وجميعُ هذه الجهود مشكورة مأجورة إن شاء الله تعالى، ولكنّ حبّ الرّسول الكريم ﷺ لم تَنفذْ شُعَبُه، وخدمة سنّته المطهرة لم تغلق أبوابها بحيث لا تدع مستزاداً لمستزيد.

وقد طرح عليّ بعض الإخوة فكرة جديدة في هذا الموضوع، وهيَ أن تُرقَّم جميعُ الأحاديث بطريق يكون لكلّ حديث رقم عالميّ واحد، يُحال إلى ذلك الحديث بذلك الرقم، كما يُحال إلى آية من آيات القرآن الكريم برقم واحد معتبر عالميًّا. وذلك لأنّ الإحالة اليوم على حديث من الأحاديث في الكتب والرسائل العلميّة والدّعويّة إنّما تكون على أساس صفحات الكتاب الّتي تتغير دائماً بتغيّر الطّبعات. وقد تكون الإحالة على أساس رقم الحديث في كتاب واحد، وإنّ الأرقام تختلف أيضًا باختلاف المرقّمين، فلو كان لكلّ حديث رقم عالميّ واحد، لكان الوصول إليه أسرع وأسهل.

أعجبتني هذه الفكرة، ولكن رأيتُ أنّ تنفيذها لا يُمكن إلّا بتأليف مدوّنة تجمع جميع الأحاديث المعلومة على صعيد واحد، وترقيمِها حسب ترتيب ذلك الكتاب. ولا تكتمل فائدة هذا الترقيم إلّا بأن يوجد في ذلك الكتاب جميعُ طرق الحديث، وبيانُ من أخرجه، وما تكلم فيه المحدثون من ناحية صحّته أو ضعفه. فإن أحيل أيُّ حديث برقمه العالميّ، أمكن للدارس الرجوع إلى هذه المدوّنة، حيثُ يجد الحديثَ بسائر طرقه، وبيان من أخرجه من المحدّثين، والحكم على إسناده إن وجد. وبهذا يمكن أن نضيف إلى مكتبة الحديث النبويّ -على صاحبه الصلاة والسلام- مدوّنة لم تسبقها مدوّنة، فإنّ أيّ مجموعة من مجموعات الحديث لا تدّعي حتّى الآن أنّها جمعت جميع الأحاديث المرفوعة. وبما أنّ المقصود ترقيمُ جميع الأحاديث المعلومة، فإنّ من الواجب أن تكون هذه المدوّنة شاملة لجميعها.

ونظرًا إلى أهميّة هذه الفكرة، ومدى حَجْم العمل المطلوب لتنفيذها، رأينا من المناسب أن نطرحها

في اجتماع نخبة من العلماء والمعتنين بالحديث، حتّى تُدرس أبعادُها بصفة اجتماعيّة. فعقدنا اجتماعًا بمكّة المكرّمة في ٥ و٧ من شهر رمضان سنة ١٤٢٢هـ، دعوتُ فيه ثُلّة من العلماء الّذين لهم خدماتٌ سابقة في جمع الأحاديث، أو فهرستها، أو تجارب علميّة يمكن الاسترشاد منها. وهذه أسماؤهم مع مناصبهم في ذلك الحين:

١ - فضيلة الشيخ الدكتور محمد مصطفى الأعظميّ

الحائز على جائزة الملك فيصل في الحديث النبويّ وصاحب مشروع خدمة السنة النبويّة بواسطة الحاسب الآليّ.

٢ - فضيلة الشيخ الدكتور يوسف القرضاويّ

مدير مركز بحوث ودراسات السنة والسيرة في جامعة قطر

٣ - فضيلة الشيخ المفتي محمد رفيع العثمانيّ

رئيس جامعة دار العلوم كراتشي باكستان والمحدّث بها

٤ - فضيلة الدكتور عبد الملك بن بكر عبد الله القاضي

الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلاميّة بجامعة الملك فهد للبترول ومؤلف سلسلة موسوعة الحديث النبويّ وديوان السنن والآثار

٥ - فضيلة الشيخ الدكتور محمود الطَّحّان

الأستاذ بقسم الدراسات الإسلاميّة بكلية الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة بجامعة الكويت

٦ - فضيلة الدكتور عبد الستار بن عبد الكريم أبو غدة

المستشار الشرعيّ ومدير البحوث والتطوير بمجموعة دلّة البركة وعضو مجمع الفقه الإسلاميّ الدولي

٧ - فضيلة الدكتور السيد محمد السيّد نوح

رئيس قسم الدراسات الإسلاميّة بكلية الشريعة والدراسات الإسلاميّة بجامعة الكويت

٨ - فضيلة الشيخ نظام يعقوبي

العالم والمحقق المعروف من البحرين

فانعقد هذا الاجتماع بتوفيق الله ﷻ في البلد الحرام في شهر رمضان المبارك، تطلّعًا لشرف الزمان والمكان، واستحسن جميعُ الشركاء هذه الفكرة مبدئيًا، ودرسوا الموضوع بنقاش مستفيض، ورسموا الخطوط العريضة للمشروع ومنهجه. وبعد مناقشة عدّة اقتراحات تقرّر أن يكون مقرُّ المشروع في جامعة دار العلوم بكراتشي باكستان، وشكّلت لهذا الغرض لجنة لتخطيط العمل وتنظيمه والإشراف عليه.

اشتملت اللّجنة على أربعة أعضاء في مبدأ الأمر:

١- فضيلة الدكتور محمد مصطفى الأعظمي

٢- محمد تقي العثمانيّ

٣- فضيلة الدكتور عبد الملك بن بكر القاضي

٤- فضيلة الدكتور عبد الستار أبو غدّة

وقد اجتمعت اللّجنة مرة أخرى في مكة المكرمة في ٢٥-٢٦ شوال ١٤٢٢هـ وقدّم فضيلة الدكتور عبد الملك بن بكر القاضي -ﷺ وأجزل له المثوبة- مذكّرة لمنهج العمل في ضوء تجاربه في جمع الأحاديث وحَصْرها وفهرستها، كما قدّم اقتراحَه في أن يكون للعمل مقرّان: أحدهما في جامعة دار العلوم بكراتشي تحت إشرافي، وآخر في القاهرة تحت إشرافه.

ونظرًا إلى انشعاب العمل في مقرّين والميزانيّة المطلوبة لذلك، اقترح فضيلة الدكتور محمد مصطفى الأعظميّ ﷺ أن نبدأ العمل في جامعة دار العلوم بكراتشي ببساطة معهودة من علماء هذه الديار، وبدلًا من انتظار وفور الوسائل الماليّة الباهظة لهذا المشروع، نشرع في العمل في حدود الوسائل المتاحة، ونتوكّل على الله سبحانه.

وقد بارك الله ﷻ في اقتراح الشّيخ، فأسّسنا في جامعة دار العلوم كراتشي قسمًا لهذا المشروع، واخترتُ ابنَ أختي الشابَّ الفاضل النّشيط الشّيخ نعيم أشرف -بارك الله تعالى في عمره وعلمه وعمله- ليكون مديرًا لهذا القسم، واخترنا عددًا من الباحثين من خرّيجي الجامعة ليقوموا بهذا العمل تحت إدارته، وخطّطتُ منهج العمل في ضوء ما تمّ الاتّفاق عليه في اجتماع مكّة المكرّمة، بإضافة ما شعرتُ بحاجته بعد ما تبيّنت أبعادُ المشروع بصفة واضحة.

وهكذا بدأنا العمل بتوفيق الله ﷻ بكلّ بساطة، وبعددٍ يسير من الباحثين الشّباب، وإنّ الشّيخ نعيم أشرف ﷺ لم يدّخر جُهدًا في رسم الطريق للباحثين، وتدريبهم على العمل المطلوب، وإعداد برنامج للكمبيوتر خاصّ بالمشروع، والإشراف على عمل الباحثين في مختلف مراحله من الجمع والحَصْر والرجوع إلى المصادر، وعرضه عليّ بعد إكمالها، وتنفيذِ ما اقترحته عند المراجعة. وحاولنا أن نكون على صلة بفضيلة الدكتور محمد مصطفى الأعظميّ ﷺ للاستفادة من علمه وخبرته، وسافر إليه الشّيخ نعيم أشرف ﷺ عند أوّل إنجاز يُعتدّ به، وحصل على تأييده لنموذج ما تمّ من العمل، وقد استفاد المشروع بآرائه وإرشاداته القيّمة في مختلف مراحله، فجزاه الله تعالى خير الجزاء، وأبقاه في عافية سابغة ذخرا للإسلام والمسلمين.

أمّا المنهج الذي اخترناه في هذه المدوّنة، فخلاصتُه فيما يلي:

المصادر:

المصادر التي اعتمدنا عليها في هذا المشروع يبلغ عددها تسعمائة وعشرة (٩١٠) مصادر. ولكن قسّمنا هذه المصادر على قسمين:

١ - مصادر الطرق المستوعبة: والمراد بها المصادر الأساسية الّتي استوعب جميع أحاديثها المرفوعة بجميع طرقها. ومجموعُ عددها ثمانون (٨٠) كتابًا. ويشتمل هذا القسم على كتب متون الأحاديث المسندة المعروفة الّتي يكثُر الإحالة عليها، والّتي تجمع معظم الأحاديث المرويّة. فأخذنا جميع أحاديثها المرفوعة الموجودة في نُسخها المطبوعة أو المخطوطة. وأضفنا إليها الأحاديث الّتي لا توجد في نسخها الميسّرة لدينا، ولكن يوجد العزو إليها، إمّا في كتب الزوائد، أو التخريج، وإمّا في شروح الحديث، أو في كتب الفقه والتّاريخ والتفسير والجرح والتعديل، وكتب الآداب. وهي مائة وأحد عشر (١١١) كتاباً ذكرنا أسماءها في قائمة المصادر المستمدّة للتخريج.

٢ - مصادر الأفراد المستوعبة: والمراد منها أنّ الباحثين استوعبوا قراءة هذه المصادر، ولكن اختاروا منها الأحاديث المرفوعة الّتي انفردت هذه المصادر بروايتها، ولا توجد في القسم الأوّل من المصادر. أمّا الأحاديث الّتي شاركت هذه المصادرُ القسمَ الأوّل في روايتها، فإنّها لم تُدرج في هذه المدوّنة، لأنّها استُغني عنها بإدراج الحديث في القسم الأوّل. وعدد هذه المصادر المقروءة أكثر من ألف كتاب، بعض منها مطبوع وبعض منها مخطوط، وتم حتى الآن أخذ الحديث من هذا القسم من سبعمائة وتسعة عشر (٧١٩) مصدراً.

وأضفنا إليها الأحاديث التي وجدت في كتب التخريج وغيرها، كما فعلنا في القسم الأول من ثمانين (٨٠) كتاباً. فصارت المصادر على ثلاثة أقسام:

١ - المصادر المستوعَبة بجميع طرقها: ٨٠

٢ - مصادر الأفراد المستوعبة التي تم أخذ الحديث منها: ٧١٩

٣ - المصادر المستمدّة للتّخريج: ١١١

وهكذا بلغ مجموع عدد المصادر تسعمائة وعشرة (٩١٠) مصدراً، وألحقنا في آخر هذا المجلد فهرساً لبيان جميع المصادر مع رموزها بالتفصيل.

وقد استفدنا في عملنا هذا بعددٍ من برامج الحاسوب الآليّ، مثل «المكتبة الشاملة» و«جوامع الكلم» للبحث والتخريج، ولكن لم نعتمد عليها في إثبات النصوص، وإنما أثبتنا النصوص من مصادرها الأصليّة، إلّا إذا لم نطلع على طبعاتها فأخذنا الأحاديث كما هي مصفوفة فيهما.

المنهج المتّبع في تبويب المدوّنة:

١ - جمعنا الأحاديث المرفوعة في هذه المدوّنة بترتيب الموضوعات والأبواب، وليس على ترتيب

حروف الهجاء. وذلك لأسباب مختلفة، من أهمّها أنّ الحديث الواحد ربّما يُروى بمتون تختلف حروفها الأولى من متن إلى آخر، وخاصّة في الأحاديث الفعليّة. والباحثُ بحرفٍ واحد ربّما لا يهتدي إليه لكونه مُدرجًا تحت حرف غيره، ولأنّ المقصود من الأحاديث متنُها للعمل به، فالأنسب للعمل أن تكون المدوّنة مرتبة بالأبواب، لأنّ هذا التّرتيب يدلّ على معاني الحديث والفوائد المستنبطة منه.

٢- أعددنا لهذا الغرض فهرسًا شاملًا من «كتاب الإيمان» إلى «كتاب الفرائض» على طريق الجوامع والسّنن. وحاولنا بالقدر المستطاع أن تؤخذ تراجمُ الأبواب من إحدى الأمّهات الستّ، أو من كتاب حديث آخر بلفظها، إلّا إذا لم توجد التّرجمة المناسبة في كتاب حديث، فقد وضعنا الترجمة من عندنا.

٣- عناوين المدوّنة منقسمة إلى كتب، مثل «كتاب الإيمان» وأبواب، مثل «باب في القدر والإيمان به» وعناوين فرعيّة، مثل «ما جاء في القلب وأنه بيد الله يقلبه كيف يشاء».

٤- بدأنا المدوّنة بحديث: «إنّما الأعمال بالنيّات» حسب اختيار الإمام البخاريّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ثم بدأنا بكتاب الإيمان حسب ترتيب الجوامع.

٥- بما أنّ الحديث الواحد قد يكون متعلقًا بأكثر من موضوع واحد، فإننا ذكرناه تحت باب يتعلق بموضوعه الأساس، الّذي يبدو من السّياق كونُه مقصودًا مباشرًا، أو لأنّ ذلك الحديث مستدَلّ مهمٌّ لذلك الموضوع، أو لأنّ مَن أراد البحث عن ذلك الحديث كان ذلك الباب مظنّة متبادرة له.

٦- بما أنّنا أخذنا تحت كلّ بابٍ الأحاديثَ الّتي لها صلة مباشرة بذلك الباب، وقد تكون الأحاديث الأخرى تتعلق بذلك الباب من بعض الجهات، ولكن أُدرجت في أبواب أخرى من حيثُ موضوعها الأساس، فإنّنا ذكرنا عقبَ معظم الأبواب عنوان: «راجع أيضًا الأحاديث المرتبطة بهذا الموضوع المذكورة في المواضيع الأخرى».

٧- هناك أحاديث جامعة تشتمل على موضوعات كثيرة لا يظهر ترجيحُ أحدها على الآخر بطريق من الطرق المذكورة سابقًا. وأفردنا لمثل هذه الأحاديث كتابا مستقلًّا بعنوان «كتاب الجامع».

٨- حاولنا عند وضع التّراجم أن لا يكون عليها طابعُ مذهب فقهيّ أو عقديّ خاصّ، وأن تكون التّرجمة تمثّل المعنى المتبادر من متن الحديث.

٩- بما أننا التزمنا في هذه المدوّنة أن نذكر الأحاديث بإسنادها، وكان كتاب «فردوس الأخبار» للديلميّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ محذوف الأسانيد، وبالرّغم من أنّ ابنه أسند أحاديثه في كتابه «مسند الفردوس»، فإنّ هذا الكتاب لم يُطبع بعد. ولكن يذكر عددٌ من المحدثين، مثل الحافظ ابن حجر والعلامة السيوطي رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ أحاديث «مسند الفردوس» مسندة، كما فعله الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «زهر الفردوس». فإن اطّلعنا على إسناد حديث من أحاديث الديلميّ أو ذكره عند أحد من المحدثين، أدرجناه في باب مناسب له حسب

منهجنا في الأحاديث الأخرى. أمّا إذا لم نجد لأحاديث الديلمي سندًا ولا ذكراً عند أحد من المحدثين، فكان المفروض أن لا نأخذها لالتزامنا بالأحاديث المسندة، ولكن رأينا أن إهمال هذه الأحاديث في هذه المدوّنة الّتي تقصد ترقيم جميع الأحاديث يُبقي ثغرة يناسب تفاديها. ولذلك وضعنا هذه الأحاديث في آخر كلّ كتاب بعنوان: «ما جاء في كتاب ... من أحاديث الديلمي»، والمراد منها أحاديث الديلمي الّتي لم نجدها إلّا في كتابه «الفردوس»، ولم نطلع على إسنادها، ولم نجد ذكرها عند غيره من المحدثين.

منهج اختيار الأحاديث:

١- إنّ هذه المدوّنة تقتصر على الأحاديث المرفوعة، وهي: «ما أضيف إلى النبيّ الكريم ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة أو حال». فلم تذكر فيها الأحاديث الموقوفة على الصحابة إلّا في حالتين:

الأولى: إن كان الحديث رُوي مرفوعًا وموقوفًا، ذكرنا طرقه الموقوفة مع الطرق المرفوعة.

الثانية: إذا تبيّن بوضوح أنّ الحديث الموقوف في حكم المرفوع.

٢- بما أنّ المقصود بهذه المدوّنة تدوينُ جميع الأحاديث المرويّة عن رسول الله ﷺ وترقيمُها ترقيمًا عالميًّا، فإنّها لا تقتصر على الأحاديث الصحيحة أو الحسنة، بل تعُمّ جميع المرويّات، صحيحة كانت أو حسنة، ضعيفة كانت، أو منكرة، أو معلولة، حتى أنّنا ذكرنا الأحاديث التي اختلف في حُكمها المحدثون، وحَكَم بعضُ النّاقدين عليها بالوضع، مع الكلام عليها حسب منهجنا الذي سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى.

«الحديث المختار» و«الطريق الأجمع»:

١- المراد من «الحديث المختار» هو الحديث الذي ذكرنا متْنها الكامل بإسناده في أوّل كل باب. والمراد من «الطريق الأجمع» الطّريق الذي هو أكثر تفصيلاً في ذلك الحديث، سواء أكان مرويًّا من صحابيّ الحديث المختار، أم من غيره. وبيان ذلك فيما يأتي:

٢- من المعروف أنّ متْن حديث واحد ربّما يُروى عن عدد من الصحابة. وأنّ رواية كلّ واحد منهم تعتبر حديثاً مستقلاً في اصطلاح المحدثين. وفي هذه الحالة، استقصينا أحاديثَ جميع الصحابة بجميع طرقها، وانتخبنا منها ما تبيّن كونُه أقوى من حيث الإسناد، وأوفقَ لأكثر طُرقه من حيث المتن، فجعلناه «الحديث المختار» في ذلك الباب. وقدّمنا ما رُوي في الأمّهات الستّ على غيره. فإن كان الحديث في الصّحيحين، أو في أحدهما مثلاً، فهو الحديث المختار دائمًا، وإن لم يوجد عندهما، فما وُجد في السّنن

الأربعة، فهو المختار. ثمّ ما وُجد في الكتب الأخرى، وحاولنا بالقدر المستطاع أن نختار منها ما هو أقوى إسنادًا على أساس حُكم المحدثين.

٣- بعد تعيين «الحديث المختار»، أثبتنا متنَه مع إسناده أوّلًا، وخصّصنا له رقمًا عالميًا. ثمّ إن وجدنا من خلال تتبّعنا المذكور طريقًا أكثرَ تفصيلًا من الطّريق المختار، ومن الطّرق الأخرى، سواء أكان من صحابيّ الحديث المختار أم من غيره، أثبتنا متنه بإسناده تحت عنوان «الطّريق الأجمع». وإنّما فعلنا ذلك لأنّ هذا الطريق ربّما يجمع خلاصة زوائد الطرق المختلفة للحديث، وربّما يُفسّر الحديثَ بصورة أوضح، وربّما يدلّ على الخلفيّة الّتي ورد فيها الحديث، فيُعين في فهم مراده (إن كان إسناده مقبولًا) ويُغني عن مراجعة الكتب الّتي ألفت لبيان أسباب الحديث.

٤- التزمنا عند سَرْد إسناد الحديث ومتنِه أن يكونا مشْكُولين. واعتمدنا في غالب الأحيان على الشّكل الموجود في نسخة مشكولة محقّقة. فإن لم يكن النّصّ مشكولًا في مصدره، أو في مصدر آخر من شواهده، قُمنا بشَكْل الإسناد والمتْن من عندنا بتحرٍّ بالغ، والتأكد من صحّة الشكل بالقدر المستطاع، وذلك بمراجعة كتب الأحاديث الأخرى أو شروحها، وكتب الرجال واللّغة وغريب الحديث.

منهج ذكر الطرق:

وبعد ذكر «الحديث المختار» و«الطّريق الأجمع»، ذكرنا تحت عنوان: «الطرق الأخرى لحديث ...» الطّرقَ الأخرى للحديث المختار المرويّة في الكتب الأخرى من الصحابيّ نفسه الّذي رُوي عنه الحديثُ المختار، وذلك بترتيب الكتب الزمنيّ. ولكن لم نذكر متْن جميع الطّرق تفاديًا للتكرار، وإنّما اكتفينا بالإحالة على الكتاب الّذي أخرجه، وبيان صفتِه من وقف أو إرسال، وعدد الطّرق، أو الاختصار لبعض النّصوص، أو الاقتصار عليها، أو بعض الأمور المتعلّقة بالإسناد، أو بيان موافقتها للطّريق الأجمع بقولنا «كنحو الأجمع». أمّا إذا كان في ذلك الطّريق فائدة زائدة على الطّريق المختار أو الطريق الأجمع، أشرنا إليه بقولنا: «وفيه كذا» أو: «وفي أوّله كذا» أو: «وفي آخره كذا». وإن كان أسلوبه مغايرا للطّريق المختار ذكرناه بقولنا: «ولفظه كذا» ثمّ ذكرنا الحكم عليه من جهة الإسناد إن وُجد.

والتزمنا في طرق الأمّهات السّتّ إذا كان متنُها موافقًا لغير الطّريق المختار، أن نذكر موافقته لذلك الطّريق الّذي ذُكر قبله. وذلك مثل أن نقول: «كلفظ مسلم» أو: «كلفظ عبد الرزاق».

ومعنى ذلك أنّه إن كان طريقٌ من الطّرق خاليًا من ذكر متنه أو بعضه، فذلك دليلٌ على أنّه، بالرّغم من بعض الفروق في الألفاظ أو نقص بعض الأجزاء، ليس فيه شيء زائد على «الطريق المختار»، ولا على «الطريق الأجمع» وغيرهما من الطرق. واحترزنا عن التعمّق في بيان اختلاف الألفاظ مخافة التّطويل الّذي لا طائل تحته.

وهكذا، فإنّ جميع الطرق المرويّة عن صحابيّ واحد مندرجة تحت رقم عالميّ واحد، وإن كانت مرويّة في كتب مختلفة.

منهج ذكر الشّواهد:

أمّا إذا كان متنُ الحديث مرويًا عن صحابيّ آخر أيضًا، فهو من جهة المتن نفسُ الحديث المختار، ومن جهة أنّه مرويٌّ عن صحابيّ آخر، هو حديثٌ مختلف في اصطلاح المحدثين، ويُعتبر كلّ واحد منهما شاهدًا للآخر. فمراعاة للجهتين، ذكرنا أحاديثَ الصّحابة الآخرين تحت عنوان: «الشّواهد»، وخصّصنا لحديث كلّ صحابيّ رقمًا فرعيًا، وعمِلنا في طُرقه نفسَ العمل المذكور في طُرق «الحديث المختار» من ذكرها حسب التّرتيب الزّمنيّ وغيره من الأمور.

ومثاله: أنّ حديث «إنما الأعمال بالنيّات» مرويّ عند الشيخين عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وهو الحديث الأوّل في هذه المدوّنة. فهو الحديث المختار، ورقمه العالميّ واحد (١) ثمّ ذكرنا طُرقه من ٤٣ مصدراً. وإنّ حديث عمر بن الخطّاب رضي الله عنه مع جميع طرقه له رقمٌ عالميٌّ واحد. ولكن وُجد هذا الحديثُ مرويًا عن أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه في «حلية الأولياء» لأبى نعيم، فصار رقمه ١/ ١ كما وُجد مرويًا عن أبي الدّرداء رضي الله عنه في «المعجم الكبير» للطبرانيّ، فصار رقمُه ١/ ٢، ووُجد مرويًا عن أنس رضي الله عنه في «تاريخ دمشق» لابن عساكر، فصار رقمه١/ ٣ وعن أبي هريرة رضي الله عنه في «تاريخ نيسابور» للحاكم، فصار رقمه ١/ ٤، وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند محمد بن ياسر الجياني، فصار رقمه ١/ ٥، وعن هزال بن يزيد الأسلميّ رضي الله عنه عند الحاكم في «تاريخه»، فرقمه ١/ ٦، وعن محمد بن إبراهيم بن الحارث رحمه الله مرسلاً عند ابن بكار في «خصائص المدينة»، فرقمه ١/ ٧.

والحاصل أنّ «الحديث المختار» بجميع طرقه له رقمٌ عالميّ واحد، ولكلّ شاهد له رقم فرعيّ تحت الرّقم العالميّ.

منهج التّرتيب في ذكر الأحاديث والطّرق:

١- راعينا في ترتيب الأحاديث الّتي خصّص لها رقم عالميّ أو رقم فرعيّ، تحت أيّ عنوان، أن نقدّم في الذّكر في أغلب الأحوال أحاديثَ الأمّهات الستّ: صحيح البخاريّ، وصحيح مسلم، وسنن النّسائي، وسنن أبي داود، وجامع التّرمذيّ، وسنن ابن ماجه، ثم ذكرنا الأحاديث حسب التّرتيب الزّمنيّ لمصادرها، إلا الأحاديث المتماثلة والمتناسبة بعضها ببعض، أو التي تستحق التقديم أو التأخير لمراعا بعض الأمور، عدلنا فيها عن الترتيب المذكور.

٢- أمّا في ذكر طرق «الحديث المختار» أوشواهده، فقد اخترنا التّرتيب الزمنيّ لمؤلفي كتب الحديث دون تقديم الأمّهات السّتّ، بمعنى أنّنا قدّمنا في الذّكر طريقَ مؤلف كانت سنة وفاته أقدم، ثمّ طرقَ الأقدم، فالأقدم، إلّا في بعض الحالات، حيثُ قدّمنا المسندَ على المرسل، أو قدّمنا المرفوع على الموقوف.

منهج الحكم على الحديث من جهة الإسناد:

وحاولنا عند ذكر الحديث أن نجد في الحكم على إسناده كلامًا للمتقدّمين، فإن وجدنا منهم كلامًا ذكرناه، وإن لم نجد، لم نتكلّم على إسناده من عندنا، ولا ذكرنا كلامَ المعاصرين فيه إلّا في الهامش في بعض المواضع عند الحاجة، وذلك ليكون عملُنا مقتصرًا على الجمع والتّدوين والتّرقيم، دون أن يكون على هذه المدوّنة عُهدة في الكلام عليه متنًا أو إسنادًا.

منهج ترقيم الأحاديث:

الرقم العالميّ مختصّ للحديث المختار والطرق الأخرى له.

لكل شاهد من شواهد الحديث المختار رقمٌ فرعيّ.

بما أنّ عمل التّدوين والتّرقيم لايزال قَيْدَ الاكتمال، وربّما نحتاج للإحالة على حديث لم يُخصّ له رقم عالميّ بعدُ، فإنّا جعلنا لكل حديث رمزًا آخر في صورة الأرقام غير الرّقم العالميّ للحديث. وأحيانًا نُحيل إليه قبل اكتمال هذا المشروع لبعض مقتضياته، وإنّ هذا الرّمز مرحليٌّ سوف يُستغنى عنه بعد اكتمال المشروع إن شاء الله تعالى.

منهج التّعليقات:

نظراً إلى كِبَر المشروع وضخامته، حاولنا أن لا نُكثر من التّعليقات إلّا في مواضع يسيرة اشتدّت الحاجة إليها وذلك في مثل حالات آتية:

إذا كان الرّاوي عن النبيّ ﷺ غيرَ معروف، أو مختلفًا في صحبته، أو تعيينه، ذكرنا فيه كلام المحدثين في التّعليق.

٢- ربّما يوجد حديثان متماثلان في العبارة والمعنى، أو يوجد بينهما موافقة في بعض الأجزاء، أو كان أحدهما أقوى إسنادًا مع الموافقة والتماثل، ولكن رأينا من الأنسب بوجوه أن نجعلهما حديثين مستقلّين في بابين مختلفين. وحينئذٍ أشرنا عند ذكر أحدهما إلى الحديث الآخر في التّعليق، وذلك برمز

الحديث المرحليّ في هذه الطبعة، لا بالرّقم العالميّ للحديث، إن كان موضوعُه لم يكتمل عليه العمل بعدُ. وبعد اكتمال العمل يُستغنى عنه بالرّقم العالميّ إن شاء الله تعالى.

٣ - إن كان هناك أخطاءٌ مطبعيّة وقعت في المصادر، أشرنا إليها في التعليق.

٤ - إن كان في الحديث لفظ غريب جدًّا، فسّرناه في التّعليق بدون استيعاب.

٥ - إذا لم نقف على الحكم بالحديث من المحدّثين المتقدمين، ذكرنا فيه أحيانًا كلام بعض المعاصرين المحقّقين، أو ذكرنا الكلام على بعض رُواة ذلك الحديث من كتب الجرح والتعديل، دون قصد استيعاب.

منهج الإحالة على المصادر:

١ - اخترنا في الإحالة على المصادر طريقًا وسَطًا. فأعرضنا عن الطريق المتّبَع في كثير من كتب الجمع من الإشارة إلى الحديث برمزه من حروف الهجاء، مثل ما وقع في «كنز العمال» أو «الجامع الصغير»، فإنّ قارئ تلك الكتب يحتاج للوقوف على المصدر إلى أن يراجع قائمة المصادر كلّ مرّة. وفي جانب آخر، أعرضنا عن التطويل بذكر الأسماء الكاملة للمصادر كلّ مرة، فلم نذكر الاسم الكامل للمرجع، بل اكتفينا على تسمية المحدّث الّذي أخرج الحديث بذكر اسمه المعروف، وذكرنا اسم الكتاب الذي أخرج فيه الحديث، إمّا باسمه المختصر، مثل «البيهقيّ-الكبرى» إشارة إلى «السنن الكبرى» للبيهقيّ، و«البيهقيّ-معرفة» إشارة إلى «معرفة السنن والآثار» للبيهقيّ. و«البيهقيّ-القراءة» إشارة إلى «القراءة خلف الإمام» للبيهقيّ. وربّما اكتفينا للإشارة إلى الكتاب برمزٍ يدلّ على اسمه الكامل لممارسي كتب الحديث. فمثلًا: إن كان الحديثُ مصدره مصنَّف ابن أبي شيبة، أشرنا إليه بقولنا: «ابن أبي شيبة-ص» وإن كان مصدره «مسند ابن أبي شيبة» أشرنا إليه بقولنا: «ابن أبي شيبة- م».

٢ - إن كان الحديث المرويّ في مصدر من المصادر لا يوجد في نسخه المطبوعة، ولكن ذكره أحد المحدّثين في كتابه بالعزو إليه، ذكرنا اسمَ ذلك الكتاب بين القوسين. فمثلًا: إن لم نجد حديث ابن أبي شيبة في النّسخ المطبوعة من مصنَّف ابن أبي شيبة، ولا في النسخ المطبوعة لمسنده، ولكن ذكر الزيلعيّ حديثًا عزاه لمصنّف ابن أبي شيبة، أشرنا إليه بقولنا: «ابن أبي شيبة-ص (نصب)» ومعناه أنّ الزيلعي ذكره في نصب الرّاية، وعزاه إلى مصنّف ابن أبي شيبة، ولم نجده في نسخه المطبوعة. وكذلك إن وجدنا حديثًا لابن أبي شيبة في جمع الجوامع للسيوطي، ولم يذكر هل أخرجه في مصنفه أو في مسنده، ولم نجده في نسخهما المطبوعة، أشرنا إليه بقولنا: «ابن أبي شيبة (جمع)».

٣- وقد أفردنا جزءاً مستقلاً محتوياً على قائمة مبسوطة لجميع مصادر المدوّنة (٩١٠ مصدرًا)،

مرتّبة على حروف الهجاء. وتشتمل هذه القائمة على بيان الرّموز التي استخدمت عند الإحالة.

٤- التزمنا عند عزو الحديث إلى أحد المراجع أن نُحيل إلى ترجمة الباب الّذي أُخرج فيه، وإلى المجلد والصفحة في نسخته المعتمدة المذكورة في قائمة المصادر، ورقم الحديث إن كان الكتاب مرقّمًا.

العمل الذي تمّ حتى الآن:

وبهذا الطريق قد تمّ، والحمد لله تعالى، حتى الآن عمل الجمع والحصر والترقيم على ٣٤٥٢٠ حديثًا، منها ما خصص له رقم عالمي أساسي، وهي ١٧١٩٤ ومنها شواهدها التي خصصت لها أرقام فرعيّة، وعددها ١٧٣٢٦ حديثًا، بطرق كلا القسمين التي بلغ عددها ٣٣١٩٨٧ طريقًا.

وكان من طبيعة هذا العمل أن لا يُنشر إلّا بعد اكتماله، وذلك لأنّ أحاديث باب واحد لا تُستوعب مرّة واحدة، بل تُضاف إلى كلّ باب أحاديث جديدة من مصادر مختلفة، فلا يتمّ عمليّة الترقيم نهائيًا إلّا بعد حصول الجزم بأنّه لا يوجد تحت هذا الباب أحاديث أخرى. وكذلك الإحالات المتبادلة لا يمكن ضبطها إلّا بعد اكتمال العمل، كما سنشير إليه إن شاء الله تعالى. ولكن رأينا من المناسب أن نُخرج المجلد الأوّل من المدوّنة المشتملة على كتاب الإيمان. وذلك بعد الحصول على غلبة الظنّ أنّ أحاديث كتاب الإيمان قد استوعبت بكاملها، وأنّ احتمال وجود أحاديث أخرى في هذا الموضوع ضعيفٌ جدًّا. وبالرغم من ذلك، تركنا تحت كلّ كتاب عدّة أرقام خالية، لاحتمال أن يوجد في المستقبل أحاديث جديدة لم تذكر في ذلك الكتاب، فيمكن استدراك ما فاتنا بإدراجها تحت هذه الأرقام الخالية. وبهذا أردنا أن نخرج المجلد الأوّل في صورته الراهنة ليكون جاهزًا للاستفادة، وليقع تحت أنظار العلماء والباحثين، عسى أن يزوّدونا باقتراحات تزيد المشروع إفادة وحسنًا في الترتيب والتنسيق.

وفي الختام، لا يسعني إلّا أن أشكر وأقدّر جهود القائمين على هذا المشروع من المحقّقين والمصحّحين والباحثين ومديرهم الّذين جعلوا هذا المشروع نصب أعينهم ونديم فكرهم وأقصى بُغيتهم، معرضين عن حطام الدنيا، مقتنعين منه باليسير، مبتغين بذلك وجه الله ﷻ وخدمة سنة نبيه الكريم ﷺ، وإنّهم لم يُقصّروا، والحمد لله تعالى، في المهامّ الّتي فوّضتها إليهم، ولم يألوا جهدًا في تحقيق ما طلبتُ منهم عند مراجعتي المستمرّة لأعمالهم من تصحيح أو تعديل أو دراسة أو تحقيق. فتقبل الله تعالى منهم هذا العمل، وجزاهم أحسن الجزاء حسب فضله العظيم. وقد ذكرت أسماؤهم في لوحة الكتاب.

وبهذا قد حان والحمد لله ﷻ أن نعرض المجلد الأوّل من هذه المدوّنة على المستفيدين. وبالرّغم من الجهود التي بُذلت في جمعه وتأليفه وتصحيحه، فإنّه لايتجاوز من أن يكون عملًا بشريًا، لا يأمن من الأخطاء أو المسامحات، فإنه لا عصمة إلّا لرسله عليهم الصلاة والسّلام. فنلتمس من القارئين أن لا يضنّوا بأيّ اقتراح يسنح لهم لإتمام فائدته أو تدارك خلله، ونسأل الله التّوفيق لإكمال هذا المشروع العظيم حسبما يُرضيه ﷻ، وبالله ﷻ تتمّ الصّالحات.

وكَتبه محمد تقي العثماني

خادم الحديث النبوي بجامعة دارالعلوم كراتشي

٩ صفرالخير سنة ١٤٣٨هـ

حضرت مفتی تقی عثمانی مدظلہ

کا

ماہنامہ البلاغ (صفر 1439ھ) میں شائع مضمون

بابت

المدونۃ الجامعۃ کا مختصر تعارف

اور

اس میں کام کا منہج

حضرت مولانا مفتی محمد تقی عثمانی صاحب دامت برکاتہم





"المدونة الجامعة" کی اشاعت
علماء اور محققین کے لئے ایک پر مسرت واقعہ

حمد وستائش اس ذات کے لئے ہے جس نے اس کارخانۂ عالم کو وجود بخشا
اور
درود وسلام اس کے آخری پیغمبر پر جنہوں نے دنیا میں حق کا بول بالا کیا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على رسوله الكريم، وعلى آله وأصحابه أجمعين

جامعہ دارالعلوم کراچی میں تدوین احادیث کا جو اہم کام پچھلے پندرہ سال سے جاری تھا، اللہ تعالیٰ کے فضل وکرم سے پچھلے مہینے اس کا ایک اہم مرحلہ مکمل ہوکر "المدونة الجامعة للأحاديث المروية عن النبي الكريم صلى الله عليه وسلم" کے نام سے پہلی جلد کی شکل میں شائع ہوگیا ہے۔ اب تک دارالعلوم میں یہ کام الحمد للہ تعالیٰ خاموشی کے ساتھ کسی تشہیر کے بغیر جاری تھا، اور اس کا کوئی تعارف بھی شائع نہیں کیا گیا تھا۔ اب جبکہ اس کی پہلی جلد بفضلہٖ تعالیٰ منظر عام پر آ گئی ہے، تو مناسب معلوم ہوتا ہے کہ اس خوشی کے موقع پر اہل علم کے سامنے اس منصوبے کا مختصر تعارف پیش کردیا جائے۔ اس لئے ذیل میں اس کا پورا پس منظر اور اس کی تفصیل پیش خدمت ہے:

اہل علم سے یہ بات مخفی نہیں ہے کہ اس امت نے رسول کریم صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم کی احادیث کی

جو خدمت کی ہے، اس کی کوئی نظیر کسی بھی مذہب وملت میں موجود نہیں ہے۔ احادیث کے سینکڑوں مجموعے مختلف انداز واسلوب سے تیار کئے گئے ہیں، جن میں سے ہر ایک افادیت کا حامل ہے۔ پھر احادیث کو ان مجموعوں میں تلاش کرنے کے لئے بھی ہر دور میں بڑی عظیم الشان خدمتیں انجام دی گئی ہیں جن کی تفصیل اہل علم کو معلوم ہے۔ اور اب کمپیوٹر کے دور میں احادیث کو تلاش کرنے کے لئے بھی مختلف پروگرام وضع کئے گئے ہیں جن کی اہمیت ناقابل انکار ہے۔ لیکن حدیث پاک کی خدمت ایک ایسا موضوع ہے جس میں نئے نئے گوشے اب بھی سامنے آتے رہتے ہیں۔

تقریباً پندرہ سال پہلے میرے ایک دوست نے (جو اپنا نام بھی ظاہر نہیں کرنا چاہتے) میرے سامنے یہ تجویز پیش کی کہ کسی طرح تمام احادیث پر ایسے نمبر پڑ جائیں جو عالمی طور پر مسلم ہوں۔ اس وقت اگر کسی حدیث کا حوالہ دیا جاتا ہے، تو جس کتاب میں وہ مروی ہے، اس کے یا تو صفحات نمبر کا حوالہ دیا جاتا ہے، یا جن احادیث پر نمبر ڈالے گئے ہیں، اس کتاب کے لحاظ سے اس کا نمبر ذکر کیا جاتا ہے، لیکن نسخوں کے اختلاف سے بکثرت ان میں تبدیلی پیدا ہوتی رہتی ہے، اس لئے وہ حوالہ بسا اوقات حدیث نکالنے کے لئے کافی نہیں ہوتا۔ پھر احادیث کی تخریج کے وقت بہت سی کتابوں کا ذکر کرنا ہوتا ہے، پھر بھی بعض کتابوں کی روایت چھوٹ جاتی ہے۔ تجویز یہ تھی کہ بلاتشبیہ جس طرح قرآن کریم کی آیات کا حوالہ دینے کے لئے سورت نمبر اور آیت نمبر کا حوالہ دیدینا کافی ہوتا ہے، اور یہ نمبر نسخوں کے اختلاف سے بدلتا نہیں ہے، اسی طرح کسی حدیث کا حوالہ دینے کے لئے صرف حدیث نمبر کا ذکر دینے سے اس حدیث کی تمام تفصیلات یکجا دستیاب ہوجائیں۔

مجھے ذاتی طور پر یہ تجویز پسند آئی، لیکن ظاہر ہے کہ اس پر عمل کے لئے ضروری تھا کہ احادیث کا ایک نیا مجموعہ تیار کیا جائے جس میں رسول کریم صلی اللہ علیہ وسلم کی طرف منسوب تمام احادیث کا استقصاء کر کے احادیث پر عالمی نمبر ڈالے جائیں۔ اب تک احادیث کے جتنے مجموعے تیار ہوئے ہیں، ان میں سے کسی نے یہ دعویٰ نہیں کیا کہ اس میں احادیث کی تمام روایتوں کا استقصاء کیا گیا ہے، اس لئے اس کام کی اہمیت کے ساتھ اس کا حجم اور اس کے متعلق مسائل اتنے زیادہ تھے کہ اس کے تمام پہلوؤں پر علماء کی کسی مجلس میں غور کرنا ضروری تھا۔ اس لئے جن صاحب نے یہ تجویز پیش کی تھی، انہوں نے چاہا کہ اس

موضوع پر ان علماء کی ایک مجلس منعقد کی جائے جو علم حدیث اور فہارس کے کام کا تجربہ رکھتے ہیں، چنانچہ انہوں نے ۵ اور ۷ رمضان المبارک ۱۴۲۲ھ کو مکہ مکرمہ میں ایک اجتماع منعقد کیا جس میں راقم الحروف اور حضرت مولانا مفتی محمد رفیع عثمانی صاحب مدظلہم کے علاوہ حضرت مولانا ڈاکٹر مصطفیٰ اعظمی صاحب، شیخ یوسف قرضاوی صاحب، ڈاکٹر عبدالملک بن بکر القاضی (صاحب دیوان السنن والآثار)، شیخ محمود الطحان، ڈاکٹر عبدالستار ابو غدہ اور شیخ نظام یعقوبی نے شرکت کی۔ سب نے اس تجویز کو پسند کر کے اس کے مختلف پہلوؤں کا جائزہ لیا۔ اجتماع کے دوران کام کے مختلف طریقوں پر گفتگو ہوئی، متعدد تجویزیں سامنے آئیں۔ آخرکار ڈاکٹر مصطفیٰ اعظمی صاحب کی تجویز پر یہ طے ہوا کہ یہ کام اللہ تعالیٰ کے بھروسے پر دارالعلوم کراچی میں بندہ کی نگرانی میں سادگی سے شروع کر دیا جائے۔

اس طرح دارالعلوم کراچی میں ایک مستقل شعبہ "موسوعة الحديث" کے نام سے قائم کیا گیا، اور اس کے منہج عمل کو طے کر کے مولانا نعیم اشرف صاحب کو اس شعبے کا ناظم مقرر کیا گیا۔ دارالعلوم ہی کے قابل فضلاء پر مشتمل ایک مختصر جماعت تشکیل دی گئی، اور اس نے پندرہ سال پہلے اللہ تعالیٰ کے بھروسے پر محدود وسائل کے ساتھ کام شروع کر دیا۔ شروع میں مختلف تجربات کے بعد یہ طے کیا گیا کہ اس مدوّنہ میں حدیث کی تمام دستیاب کتب کا احاطہ کیا جائے، تاکہ تمام دستیاب احادیث اور ان کے مختلف طرق کو یکجا کر کے احادیث پر نمبر لگائے جا سکیں۔ چنانچہ کام کا منہج یہ مقرر کیا گیا کہ حدیث کی اسی (۸۰) کتابوں سے تو ان کی تمام احادیث سند اور متن کے ساتھ لی جائیں، اور ان کے تمام طرق کو بھی ذکر کیا جائے، کیونکہ یہ اسی کتابیں وہ ہیں جن کا حوالہ بکثرت آتا ہے، اور احادیث کا بیشتر ذخیرہ انہی کتابوں میں موجود ہے اور ان کے مؤلفین نے اپنی سند سے احادیث کو ذکر کیا ہے۔ ان اسی کتابوں کے علاوہ بھی بہت سی کتب حدیث ہیں جن کے مؤلفین اپنی سند سے احادیث ذکر کرتے ہیں (ایسی کتب حدیث کی تعداد اب تک سات سو انیس ۷۱۹ تک پہنچ چکی ہے) ان کا بھی بالاستیعاب تصفح کیا جائے، اور ان کتب میں سے صرف وہ احادیث (افراد) منتخب کی جائیں جو مذکورہ بالا اسی کتابوں میں موجود نہ ہوں۔ دونوں صورتوں میں مختلف طرق کے متن میں اگر کوئی اہم اختلاف ہو، تو اسے بھی ذکر کیا جائے۔ اور ان کی اسنادی حیثیت کے بارے میں اگر متقدمین کی رائے دستیاب ہو تو اسے بھی بیان کیا جائے۔

مذکورہ سات سو ننانوے (۷۹۹) کتابوں کے مطبوعہ اور مخطوطہ نسخوں کی مراجعت کی گئی، بہت سی احادیث ایسی بھی ملیں جو ان کتابوں کے دستیاب نسخوں میں موجود نہیں ہیں، لیکن کتب تخریج، شروح حدیث یا تفسیر وغیرہ کی کتابوں میں وہ ان میں سے کسی کتاب کے حوالے سے منقول ہیں، اس لئے ایسی احادیث کو شامل کرنے کے لئے کتب تخریج، شروح حدیث یا تفسیر وغیرہ کا بھی فی الجملہ جائزہ لیا گیا، ایسی کتابوں کی تعداد ایک سو گیارہ (۱۱۱) ہے۔ اس طرح تمام وہ مصادر جن سے احادیث لی گئی ہیں، ان کی مجموعی تعداد اس وقت تک نو سو دس (۹۱۰) ہے۔

اس پر غور کیا گیا کہ کتاب کو احادیث کے حروف تہجی کی ترتیب پر مرتب کیا جائے، یا ابواب کی ترتیب پر۔ پھر یہ طے پایا کہ احادیث، اور خاص طور پر فعلی احادیث کے مختلف طرق کے متن چونکہ مختلف ہوتے ہیں، اس لئے حروف تہجی کی ترتیب مفید نہیں ہوگی۔ چنانچہ کتاب کو ابواب ہی کی ترتیب پر مرتب کیا جارہا ہے، البتہ ابواب کے عنوانات قائم کرنے میں اس بات کا خیال رکھا ہے کہ ان پر کسی خاص فقہی یا کلامی مکتب فکر کی چھاپ نہ ہو۔ اور طریق کار یہ ہے کہ ہر باب کے تحت احادیث کے ایسے طریق کو "حدیث مختار" قرار دیا جاتا ہے جو سند کے اعتبار سے دوسرے طرق سے زیادہ قوی ہو، اور اسے پوری سند کے ساتھ نقل کیا جاتا ہے۔ اس کے بعد وہ حدیث اگر کسی طریق میں سب سے زیادہ جامع سیاق میں آئی ہو، اس کو "الطريق الأجمع" کے عنوان سے سند کے ساتھ نقل کیا جاتا ہے جس سے بسا اوقات اس حدیث کا پورا پس منظر سامنے آجاتا ہے۔ پھر جس صحابی سے وہ حدیث مروی ہے، اس کی روایات کے تمام طرق جس جس حدیث کی کتاب میں آئے ہوں، ان سب کو ذکر کیا جاتا ہے، اور اگر ان میں الفاظ کا کوئی اہم اختلاف ہو تو اسے بھی بیان کیا جاتا ہے۔ پھر "حدیث مختار" کو ایک عالمی نمبر دیدیا جاتا ہے۔ پھر بسا اوقات ایک ہی حدیث کا متن ایک سے زیادہ صحابۂ کرامؓ سے مروی ہوتا ہے، تو ان تمام صحابۂ کرام کی احادیث کو "شاہد" کے طور پر ذکر کرکے ان کو ایک فرعی نمبر دیدیا جاتا ہے۔ مثلاً کتاب کو حدیث "إنما الأعمال بالنيات" سے شروع کیا گیا ہے۔ اس حدیث کا سب سے صحیح طریق وہ ہے جو حضرت عمر رضی اللہ تعالیٰ عنہ سے صحیح بخاری میں مروی ہے۔ چنانچہ اسے "حدیث مختار" قرار دے کر اسے سند کے ساتھ نقل کیا گیا ہے، پھر اس کے جتنے طرق صحیح بخاری ہی میں دوسری جگہ یا حدیث کی

دوسری کتابوں میں مروی ہیں، انہیں الفاظ کے اختلاف کے ساتھ ذکر کیا گیا ہے۔اس طرح اس حدیث کے مختلف طرق کتابوں سے ذکر کیے گئے ہیں۔اور اس حدیث اور اس کے تمام طرق کو نمبر ایک دیا گیا ہے۔ پھر یہی حدیث امام ابونعیمؒ کی حلیۃ الأولیاء میں حضرت ابوسعید خدری رضی اللہ تعالیٰ عنہ سے بھی مروی ہے، اسے ایک فرعی نمبر دیکر 1/1 قرار دیا گیا ہے، پھر یہی حدیث طبرانیؒ کی معجم کبیر میں حضرت ابوالدرداء رضی اللہ تعالیٰ عنہ سے مروی ہے، اسے 2/1 نمبر دیا گیا ہے۔یہی حدیث ابن عساکرؒ کی تاریخ دمشق میں حضرت انس رضی اللہ تعالیٰ عنہ سے بھی مروی ہے، اسے 3/1 نمبر دیا گیا۔ حاکمؒ کی تاریخ نیشاپور میں یہ حدیث حضرت ابوہریرہ رضی اللہ تعالیٰ عنہ سے مروی ہے، اسے 4/1 نمبر دیا گیا، محمد بن یاسر الجیانیؒ نے یہ حدیث حضرت علی رضی اللہ تعالیٰ عنہ سے روایت کی ہے، اسے 5/1 نمبر دیا گیا۔تاریخ حاکمؒ میں یہ حدیث حضرت ہزال بن یزید اسلمی رضی اللہ عنہ سے مروی ہے، اسے 6/1 نمبر دیا گیا۔ ابن بکارؒ کی "اخبار المدینة "میں یہ محمد بن ابراہیم بن حارثؒ سے مرسلاً مروی ہے، اسکا نمبر 7/1 قرار دیا گیا ہے۔

خلاصہ یہ کہ یہ حدیث جتنے دستیاب مصادر میں جہاں کہیں مروی ہے، اس کی پوری تفصیل موجود ہے۔اب اس حدیث کا حوالہ دیتے ہوئے حدیث نمبر ایک کہدینا کافی ہے، اور اس مدوّنہ میں پہلے نمبر پر وہ اپنی تمام تفصیلات کے ساتھ یکجا دستیاب ہو جائیگی۔

مجوزہ خاکہ کے مطابق جب اس کام کا ابتدائی حصہ تیار ہوا تو مناسب سمجھا گیا کہ اس کام کو مذکورہ بالا علماء کی مشاورتی کمیٹی کے سامنے پیش کیا جائے لہذا اس مقصد کیلئے مولانا نعیم اشرف صاحب نے تیار شدہ کام کو اس کمیٹی کے اراکین کی خدمت میں پیش کیا جس کو ان حضرات نے پسند و منظور کیا۔ البتہ اس موقعہ پر ڈاکٹر مصطفیٰ اعظمی صاحب نے یہ مفید مشورہ دیا کہ اس سارے کام کو ابھی سے کمپیوٹرائزڈ کر دیا جائے۔

ڈاکٹر صاحب کی یہ رائے اس لحاظ سے بہت وقیع محسوس ہوئی کہ اس سے نہ صرف کام کے دوران مدد ملے گی بلکہ تکمیل کے بعد مختلف پلیٹ فارمز پر اس کی اشاعت آسان ہو جائے گی۔

چنانچہ ڈاکٹر صاحب کی اس تجویز پر عمل درآمد شروع کر دیا گیا اور مولانا نعیم اشرف صاحب نے

احادیث کی ڈیٹا انٹری کے لئے ایک جامع کمپیوٹر سافٹ ویئر کا خاکہ تیار کیا جس کے ذریعہ اس منصوبے کے تمام مقاصد کو عمدہ طریقہ سے حاصل کیا جاسکے جن میں ڈیٹا بیس کی تیاری اور کتابی شکل میں اور مستقبل میں انٹرنیٹ پر اشاعت بھی شامل تھی۔

الحمد للہ دینی جذبہ سے سرشار بعض کمپیوٹر پروگرامرز نے (جن میں ماس آئی ٹی کے جناب محمد علی صاحب اور جناب محمد یاسر جسیم صاحب -اللہ تعالی انہیں جزائے خیر عطاء فرمائیں- سرفہرست ہیں) مولانا نعیم اشرف صاحب کے تیار کردہ خاکے اور ہدایات کے مطابق ایک جامع کمپیوٹر سافٹ ویئر تیار کردیا جس کی مدد سے اب یہ عظیم الشان کام انجام دیا جارہا ہے۔

الحمد للہ تعالیٰ اب تک مختلف ابواب کے تحت جن احادیث پر کام مکمل ہوا ہے، ان کی تعداد سترہ ہزار دو سو بانوے (۱۷,۲۹۲) ہے، جن میں سترہ ہزار چار سو باون (۱۷,۴۵۲) شواہد ہیں، اور ان کے مختلف طرق جن کا ذکر کیا گیا ہے ان کی مجموعی تعداد تین لاکھ اڑتیس ہزار آٹھ سو پینتیس (۳,۳۸,۸۳۵) ہے۔

اس کے بعد کام مسلسل جاری ہے، احادیث اور طرق کی تعداد میں اضافہ ہورہا ہے لیکن فی الحال کام کی پہلی جلد جو پوری "کتاب الایمان "پر مشتمل ہے جس میں موجود احادیث کی تعداد چار سو پینتالیس (۴۴۵) جبکہ شواہد کی تعداد پانچ سو سات (۵۰۷) اور طرق کی مجموعی تعداد نو ہزار دو سو چھیاسی (۹,۲۸۶) ہے، بیروت کے نشری ادارے "دارالقلم "کے تعاون سے طباعت کے اعلیٰ معیار پر شائع کردی گئی ہے، اور اب ان شاء اللہ دوسری جلدیں بھی ممکنہ تیز رفتاری سے شائع ہونے کی امید ہے۔ جن باحثین اور محققین نے مولانا نعیم اشرف صاحب کے زیر قیادت یہ خدمت انجام دی ہے، وہ سب دارالعلوم کراچی کے فضلاء ہیں، اور ان کے نام یہ ہیں:

مولانا مکرم حسین اختر، مولانا محمد عباس دیروی، مولانا عبدالرحمٰن اویس مرغزی، مولانا محمود حسن کملائی، مولانا عنایت الرحمٰن وحید، مولانا عبدالرحمٰن حمیدی، مولانا عبدالعزیز سندھی، مولانا محمد تیمور مرغزی، مولانا عبیداللہ انور ملتانی، اور مولانا محمد طیب حسینی۔

ان حضرات نے جس لگن، عرق ریزی اور قناعت کے ساتھ یہ کام کیا ہے، اس پر وہ مبارکباد کے مستحق ہیں۔ اللہ تبارک وتعالیٰ ان کی اس خدمت کو اپنی بارگاہ میں شرف قبول عطا فرمائیں، اور اگلے کام

کے لئے توفیق مزید سے نوازیں، آمین۔

راقم الحروف نے کام کی ایک ایک حدیث اور ایک ایک طریق کی مراجعت کی ہے، اور مشورے دیئے ہیں، اور اس طرح اللہ تبارک وتعالیٰ کے خاص فضل وکرم سے یہ کام جو بڑی بڑی اکیڈمیوں کا کام تھا، سادگی کے ساتھ انجام پارہا ہے۔ قارئین سے اس دعا کی درخواست ہے کہ اللہ تبارک وتعالیٰ اسے صدق واخلاص کے ساتھ بعافیت پایۂ تکمیل تک پہنچائیں، کیونکہ اب بھی جو کام باقی ہے، اس کا حجم بہت بڑا ہے، اور اندازہ یہ ہے کہ کام کی تکمیل کم ازکم چالیس جلدوں تک جائے گی، اور ہوسکتا ہے کہ اس سے بھی زیادہ۔ اس وقت پہلی جلد شائع کرنے کا ایک مقصد یہ بھی ہے کہ بہر حال یہ ایک بشری کوشش ہے، اور اس میں فروگزاشتیں بھی ہوسکتی ہیں، اہل علم اور خاص طور پر علم حدیث سے مناسبت رکھنے والے حضرات سے درخواست ہے کہ وہ اس کوشش کا جائزہ لیکر اگر کوئی مفید مشورے ذہن میں آئیں، تو ان سے مطلع فرمائیں۔ فی الحال بیروت سے بہت محدود تعداد میں نسخے ہوائی جہاز کے ذریعے پہنچے ہیں، اور باقی بحری جہاز سے منگوائے جارہے ہیں جن کے پہنچنے میں ایک دو مہینے لگ سکتے ہیں۔ اللہ تبارک وتعالیٰ اس متواضع کوشش میں برکت عطا فرماکر اسے حدیث پاک کی خدمت کا ایک اہم سنگ میل بنادیں، اور یہ آنے والی نسلوں کے لئے حدیث کے جامع ترین مرجع کی حیثیت اختیار کرلے۔ آمین ثم آمین۔

محمد تقی عثمانی

۱۲ محرم الحرام ۱۴۳۹ھ

☆☆☆